

وطريقة إستخراج القولين الأولين أنه إذا قال ثالثها، فإنه يجعل القول الثالث دليلاً على القولين الأولين، فيجعل صدره دليلاً على القول الأول، وعجزه دليلاً على القول الثاني. فإذا صدره بإثبات فالقول الأول هو الجواز مثلاً أو الوجوب، وإن صدره بالمنع فالأول عدم الجواز، والثاني مقابل الأول، والثالث مفهوم من كلامه، كقوله⁽⁸⁸⁹⁾: «وفي الملح ثالثها الفرق بين المعدني والمصنوع». فيفهم من صدر هذا القول أن القول الأول أنه لا يضر سواء كان معدنياً أو مصنوعاً، [وأن الثاني يضر سواء كان معدنياً أو مصنوعاً]،⁽⁸⁹⁰⁾، والثالث الفرق، فالمعدني لا يضر، والمصنوع يضر، فلما كان صدر القول الثالث أن المعدني [لا يضر]⁽⁸⁹¹⁾ فهم أن القول الأول [أن الملح]⁽⁸⁹²⁾ لا يضر [سواء]⁽⁸⁹³⁾ كان معدنياً أو مصنوعاً. وكقوله في التيمم⁽⁸⁹⁴⁾: «وفي الطلب ممن يليه من الرفقة ثالثها إن كانوا نحو الثلاثة طلب».

فلما صدر المؤلف الثالث بالطلب فهم أن القول الأول⁽⁸⁹⁵⁾ أنه يلزمه الطلب كانوا قليلاً أو كثيراً، ومقابله عدم الطلب.

قال ابن عبد السلام في قوله في الزكاة⁽⁸⁹⁶⁾: «وفي المدفون ثالثها إن دفنه في صحراء⁽⁸⁹⁷⁾ زكاه، وإلا فكالدين». قال: فالطريق التي / يعرف بها القولان الأولان هي قوله في القول الثالث «إن⁽⁸⁹⁸⁾ كان في صحراء زكاه» أي لكل سنة؛

(889) انظر جامع الأمهات الورقة الأولى (ب).

(890) ساقطة من (ح).

(891) ساقطة من (ح)، وفي الأصل: يضر.

(892) ساقطة من (ت).

(893) ساقطة من الأصل.

(894) انظر جامع الأمهات ورقة 11 (ب).

(895) في (ح): الأخر.

(896) انظر جامع الأمهات 36 (ب).

(897) في الأصل و(ح): الصحراء.

(898) في (ت): إذا.